المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

القضايا الاجتماعية المرتبطة بالأزمة (1)

مشروع البرنامج الوطني
لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)

قراءة وتقويم

الدراسات الاجتماعية

آذار 2020

The consultative center for studies and Documentation
Tel: 01/836610 - 03/833438
Fax: 01/836611 www.dirasat.net
E-mail: dirasat@dirasat.net
P.Obox:24/47 Beirut - Lebanon

البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP):
قراءة وتقويم

آذار 2020

العنوان: البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP): قراءة وتقويم

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: ملف الدراسات الاجتماعية

تاريخ النشر: آذار 2020 الموافق شعبان 1441

العدد: الأول

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة 5

1. الفقر في لبنان 6

2. صعوبة تقدير الفقر في لبنان 9

3. برنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا 11

4. المقصود بالأسر الأكثر فقرًا 12

5. أهداف البرنامج 13

6. تقديمات البرنامج 14

7. مبادئ البرنامج الأساسية 17

8. معايير الاستفادة من البرنامج وشروطها 17

9. تمويل البرنامج 23

10. المآخذ 24

11. برنامج الطوارئ المقترح من البنك الدولي 25

12. أهداف البرنامج والمستفيدون 26

13. الاستهداف 27

14. الإصلاحات والاستراتيجية 28

15. التكلفة والتمويل 29

فهرس المصادر 31

مقدمة

تكمن أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية في أنها برامج يقصد بها التخفيف من وطأة الفقر، وجعل المجتمعات أكثر شمولًا واستقرارًا، بما توفره من دعم ومساندة لمنع الفقر والحد من هوة عدم المساواة بين الناس، وإيجاد نوع من التساوي بينهم. وتولي المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية أهمية خاصة لتوسيع برامج الحماية، وتقديم المساعدات الاجتماعية في مجالات متنوعة، ورصد النفقات المالية على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الحاجات الأساسية، وهي برامج من شأنها توفير المساندة والمساعدة على التحلل من الأعباء وزيادة القدرة على تخطي الصعوبات والصمود في وجه الأزمات، ومع ذلك، فإن البيانات الدولية تفيد بأن "45 في المئة فقط من سكان العالم مشمولون فعلًا باستحقاق نقدي واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية.

أما نسبة الـ 55 في المئة المتبقية - أي ما يصل إلى 4 مليارات من الناس – فقد تركت خلف الركب"[1]. وهذا مدعاة لبذل المزيد من الجهود الدولية والمحلية للتقليل من نسبة غير المشمولين بالحماية، وذلك من خلال رصد اعتمادات إضافية على الموازنات الخاصة ببرامج الحماية لتكون أكثر استيعابًا وشمولية، وتغطيتها من مصادر تمويل ممكنة.

هذا، إلى جانب أن مفهوم الحماية الاجتماعية اليوم يشهد تحولًا بالغ الأهمية، انسجامًا مع التحول والتغير في منظومات القيم المتصلة بتغير مطالب الناس وتطلعاتهم، فاليوم "لم يعد كافيًا الحصول على **الأساسي** من الإمكانات، أي تلك المرتبطة بغياب الحرمان المدقع، فقد أصبحت الإمكانات **المعزّزة** ضرورة حاسمة لتمكين الناس من تملك "سيرة حياتهم".

وتكفل الإمكانات المعزّزة للناس قدرًا من الولاية على حياتهم. وبما أن بعض الإمكانات تنبني على مدى حياة الإنسان، فإن إحراز مجموعة من الإمكانات الأساسية، كالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة أو تعلم القراءة، يوفر عتبة انطلاق إلى تكوين إمكانات معزّزة في مرحلة لاحقة من الحياة.

وينعكس تطور مماثل من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعزّزة في استخدام التكنولوجيا أو القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية، من المخاطر المتواترة القليلة الأثر إلى الأحداث الكبيرة غير المتوقعة. ... وتطور الطموح من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعزّزة يعكس التطور من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة"[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ص 23.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 28.

القضاء على الفقر في العالم

لا يبدو أن هدف القضاء على الفقر، الذي يعدّ الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ17، قابل للتحقق، فرغم استمرار تراجع الفقر المدقع في العالم، منذ الإعلان عن أهداف التنمية في العام 2015، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة المستندة إلى خط الأساس إلى أن 6 في المئة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فالعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030... وسيواجه التعامل مع ما تبقى من جيوب الفقر المدقع تحديات بسبب استمرارها وتعقّدها - وغالبًا ما ينطوي ذلك على تفاعل بين مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويمكن لخطط الحماية الاجتماعية الفعّالة وسياساتها المقترنة بالإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية أن تساعد أولئك الذين تركوا خلف الركب على العودة إلى الوقوف على أقدامهم وإيجاد سبيل للخروج من الفقر[3].

1. الفقر في لبنان

ازدادت الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان حِدّة مع بداية العام 2020، وتكاد تحكم قبضتها على أعناق الشريحة الأكبر من المواطنين، وتضع لبنان على شفير مصير اقتصادي واجتماعي مستعص ومجهول، لاسيما مع انكشاف أزمة السيولة في الدولار، والإجراءات المصرفية الصارمة على أموال المودعين، وما يتبع ذلك من تراجع في قيمة العملة الوطنية الشرائية، غير الرسمية، بما يزيد على الـ75٪ من قيمتها الرسمية، وتراجع القدرة على التوظيف والاستثمار في رأس المال لدى القطاعات الإنتاجية، وتأثيراته السلبية الكبيرة على المؤسسات الاقتصادية والعمالة، في القطاعين العام والخاص، والذي تجلى في إقفال مئات المؤسسات، الكبيرة والصغيرة، وتسريح آلاف العمال، في القطاعات المختلفة[4].

[3] تقرير التنمية البشرية لعام 2019، المرجع السابق، ص 22.

[4] وفقًا لبيان رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي في لبنان طوني الرامي فإن الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد أدت إلى إقفال أكثر من 785 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين أيلول 2019 حتى الأول من شباط 2020... وتظهر دراسة نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي أن 54.6٪ من المؤسسات المقفلة كانت في محافظة جبل لبنان، وتلتها محافظة العاصمة بيروت بما نسبته 29.4٪، في حين توزعت بقية النسب على محافظات الشمال والجنوب والبقاع (شرق). وتوضح دراسة النقابة أن عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم فاق 25 ألفًا، مشيرة إلى أن باقي العمال والموظفين يعملون بدوام جزئي ويتقاضون نصف راتب. وتبرر النقابة هذه الإجراءات بتراجع نسبة أعمالها بما يعادل 75٪. (المصدر: الجزيرة نت، الأزمة المالية بلبنان.. إقفال مئات المؤسسات وتسريح أكثر من 25 ألف عامل، 22 شباط 2020).

جدول رقم:1 مقارنة دليل الأحوال المعيشيّة في المحافظات لدى الأسر متدنية الإشباع بحسب التصنيف الثلاثي للدليل

نسبة الأسر متدنية الإشباع٪ المحافظة	نسبة الأسر ذات الإشباع المتدنّي 2015	نسبة الأسر ذات الإشباع المتدنّي 2004	ترتيب المحافظات للأسر متدنّية الإشباع 2015	ترتيب المحافظات للأسر متدنّية الإشباع 2004
البقاع	53.8٪	33.5٪	6	3
النّبطيّة	50.9٪	50.1٪	5	6
الشّمال	46.6٪	42.4٪	4	4
الجنوب	33.1٪	45.5٪	3	5
جبل لبنان	31.8٪	22.2٪	2	2
بيروت	27.4٪	9.0٪	1	1
دليل أحوال المعيشة العام٪	36.3٪	29.7٪		

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الأحوال المعيشية في لبنان 2015 - النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية، كانون الأول 2017، ص 165.

وتنبئ مؤشرات الأزمة المالية والاقتصادية السلبية في لبنان باتساع نسبة الذين سيعانون من الأزمات الاجتماعية في العام 2020؛ إذ بلغ الوضع مرحلة الخطورة الاجتماعية نظرًا لتزايد نسبة المصنفين فقراء في لبنان. وتتوقع تقديرات البنك الدولي انكماش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي اللبناني بنسبة 6.8٪ بالقيمة الحقيقية في 2020-21 (وتضخم بنسبة 22.6٪)، مما قد يؤدي إلى مضاعفة الفقر المدقع (الغذاء) من 10٪ إلى 20٪ في عام 2020، وزيادة الفقر الكلي إلى 41٪ في عام 2020. وهذا يترجم إلى ما يقرب من 1.5 مليون شخص يقعون تحت خط الفقر، منهم 760،000 شخص (140.000 أسرة) ممن يقع تحت خط الفقر الغذائي. ويمكن أن تؤدي الزيادات المتوقعة في الفقر إلى عكس المكاسب الصعبة في استثمار رأس المال البشري. وكتداعٍ مباشر للزيادات في الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، تتعرض الأسر المعيشية لضغوط متزايدة لتسهيل الاستهلاك، وستواجه صعوبات في "الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في التعليم والتغذية والرعاية الصحية". وحتى قبل الأزمة الاقتصادية الحالية، واجه فقراء لبنان نتائج تعليمية متدنية وتحصيلًا منخفضًا. الأطفال اللبنانيون هم أول من يخرج من المدرسة ابتداءً من عمر 3 سنوات، وبحلول عمر 8 سنوات يكون 50٪ فقط لا يزالون في المدرسة... ومع تزايد عدد الأسر المعيشية في الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، تتناقص القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية بين كل من الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل. وانخفض الطلب على الخدمات الصحية كما يتضح من

انخفاض معدلات الاستشفاء وانخفاض حاد في استشارة الأطباء. وباستثناء الحالات العاجلة، يؤجل المرضى الرعاية التي ستكون لها آثار على الحالة الصحية للأشخاص في المستقبل. ومن المرجح أن تزداد حالات الصحة العقلية والاكتئاب والقلق في ظب الموارد المحدودة لرعايتهم[5].

ومن المرجح، في ظل استمرار تفاقم الأزمة، أن يصل عدد الذين سيعيشون تحت خط الفقر في هذا العام إلى "مليوني لبناني". وكان وزير الشؤون الاجتماعية السابق ريشار قيومجيان قد أعرب عن خوفه من "الوصول إلى نسبة 50٪، علمًا أنّ بيانات الإحصاء المركزي لعام 2018 وكذلك بيانات "البنك الدولي"[6] "كانت قد حدّدت نسبة الفقر ج.32٪، ونسبة البطالة ج.35٪ إلى 38 ٪ في العام نفسه"[7].

وسبق للبنك الدولي أن حذر في السنوات الماضية من أن النقص الواضح في مصادر الدعم الاقتصادي يبيّن أن الاقتصاد اللبناني، على المدى المتوسط، سيقبع في ركود. ومن المرجَّح أن يكون لمثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، على المدى المتوسط أيضًا، تأثير سلبي في معدّلات الفقر.

وكان تقرير البنك الدولي في العام 2018 أشار إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة السورية، التي دخلت الآن عامها التاسع، إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه لبنان حاليًا، فإن ما يصل إلى 1.5 مليون سوري، أو حوالي ربع سكان لبنان، قد لجأوا إلى لبنان منذ اندلاع الصراع في آذار 2011. وقد شكل ذلك ضغوطًا كبيرة على ماليته العامة وتقديم الخدمات، والبيئة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى تفاقم أوضاع الفقر بين المواطنين اللبنانيين، وكذلك إلى اتساع التفاوت في مستوى الدخل. ويُقدّر أنه نتيجة للأزمة السورية، بوجه خاص، فإن نحو 200 ألف لبناني آخرين قد سقطوا في براثن الفقر، ليُضافوا إلى الفقراء السابقين البالغ عددهم مليون شخص. وتذهب التقديرات إلى أن ما بين 250 و300 ألف مواطن لبناني، معظمهم من الشباب عديم المهارات، قد أصبحوا في عداد العاطلين عن العمل[8].

---

[5] LEBANON PROPOSED EMERGENCY CRISIS-RESPONSE SOCIAL SAFETY NET PROGRAM. P 1.

[6] انظر: البنك الدولي، تقرير تحت عنوان "لبنان: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر 2018"، بالاستناد إلى أحدث البيانات الرسمية المتوفرة عن أوضاع الفقر، "أن نحو ثلث السكان من الفقراء. وقد حدثت تغيرات هيكلية كبيرة مثل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين على البلاد منذ 2011/2012، حينما تم تجميع بيانات عن مستويات معيشة الأسر المعيشية آخر مرة".

[7] النشرة، قيومجيان: مليونا لبناني سيعيشون تحت خط الفقر عام 2020 إذا لم تول الحكومة أهمية للشأن الاجتماعي، الاثنين 3 شباط 2020.

[8] الأخبار، البنك الدولي يحذّر: أدوات التثبيت المُتاحة للبنان محدودة، الاثنين 8 تشرين الأول 2018.

2. صعوبة تقدير الفقر في لبنان

إن لبنان هو واحد من أكثر البلدان حرمانًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث توافر البيانات الجزئية لقياس الفقر، وأحدث مسح لميزانية الأسرة أجري في 2011/12، وهو سابق على تدفق اللاجئين السوريين. وأجري مسح للقوى العاملة في 2019/2018، إلا أنه لا يقدم معلومات أو بيانات واضحة أو دقيقة عن الفقر. واستنادًا إلى نتائج المسح التي نشرها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في 2015 حول كلفة المعيشة وخطوط الفقر، فإن ما يقارب 33.6 ٪ من الأسر في العيّنة تقع تحت خط الفقر الأعلى[9] البالغ مليون و229 ألف ليرة تقريبًا لعام 2012. وقد تبيّن وجود فروقات في هذا المجال بين المحافظات. أما الأسر الواقعة تحت خط الفقر الأدنى النقدي البالغ 791 ألف و 240 ليرة للعام 2012، فتُقدّر بنحو 15.2 ٪ مع لحظ فروقات بين المحافظات أيضًا[10].

رسم 1 نسبة الأسر تحت خطي الفقر الأعلى والأدنى بحسب المحافظات٪

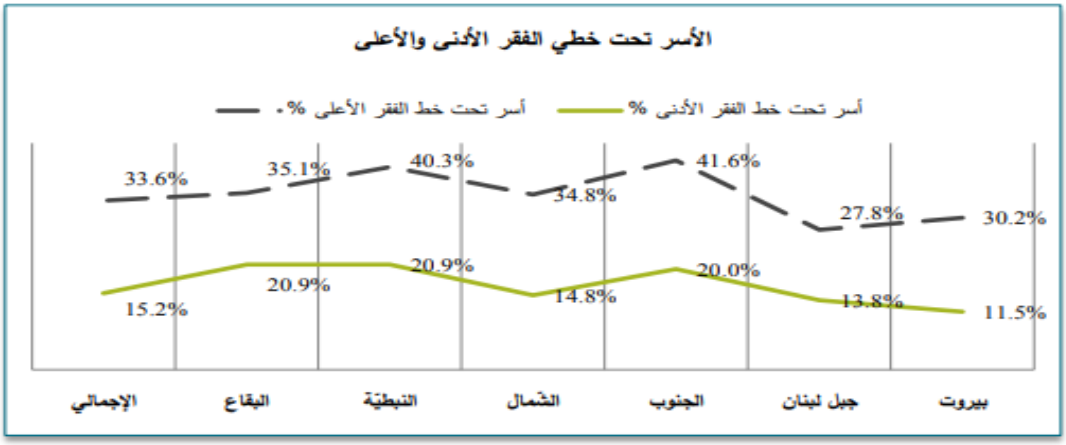

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، دراسة الأحوال المعيشية في لبنان 2015.

وعلى مستوى خط الفقر الأدنى البشري، نجد أن هذه النسبة ترتفع إلى 72.2 ٪ في جبل لبنان و69.8٪ لدى الأسر المقيمة في محافظة بيروت و 64.9٪ لدى الأسر المقيمة في محافظة البقاع، وتنخفض في محافظتي الجنوب والنبطية إلى 58.4 ٪ و59.7 ٪ على التوالي، وأن أكثر من 18 ٪ من الأسر في العيّنة تقع تحت خط الفقر الأدنى وهذه النسبة تصل إلى 20.9 ٪ لدى الأسر المقيمة في كل من البقاع والنبطية و 20 ٪ لدى الأسر المقيمة في

[9] خط الفقر هو المستوى الأدنى من الدخل أو الاستهلاك للأفراد أو الأسر من أجل تلبية حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية التي تضمن لهم أدنى متطلبات الحياة. ويتميز خط الفقر الأعلى بأن نسبة إنفاق الذين يعيشون عند هذا الخط على الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (كالسكن واللباس والصحة والماء والكهرباء) هي أعلى نسبيًا من الذين يعيشون عند خط الفقر الأدنى.

[10] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، دراسة الأحوال المعيشية في لبنان 2015 – النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية، كانون الأول 2017.

محافظة الجنوب، وتنخفض هذه النسبة إلى 14.8 ٪ في محافظة الشمال و13,8 ٪ في جبل لبنان وتصل إلى أدنى مستوياتها في محافظة بيروت مسجلة 11.5 ٪[11].

جدول رقم:2 نسبة الأسر تحت خطي الفقر الأعلى والأدنى بحسب المحافظات٪

المحافظات٪ / خطوط الفقر	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	الشّمال	النبطيّة	البقاع	الإجمالي
أسر تحت خط الفقر الأعلى ٪	30.2٪	27.8٪	41.6٪	34.8٪	40.3٪	35.1٪	33.6٪
أسر تحت خط الفقر الأدنى ٪	11.5٪	13.8٪	20.0٪	14.8٪	20.9٪	20.9٪	15.2٪
الفجوة بين خطي الفقر الأعلى والأدنى٪	18.7٪	14.0٪	21.6٪	20.0٪	19.4٪	14.2٪	18.4٪
الأسر فوق خط الفقر الأعلى ٪	69.8٪	72.2٪	58.4٪	65.2٪	59.7٪	64.9٪	66.4٪

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، دراسة الأحوال المعيشية في لبنان 2015.

المنهجية الجديدة المقترحة من البنك الدولي بعد للعام 2020

إن تحديد حجم الفقر في لبنان اليوم ينبني على تنبؤات أكثر مما هي معطيات، نظرًا لصعوبة محاكاة الفقر الحالي والتنبؤ الدقيق في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان راهنًا.

وبالنظر إلى غياب نقطتي بيانات قابلة للمقارنة بصورة مرنة حول الفقر، فقد بني اقتراح مشروع البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في لبنان الجديد بالتعاون مع البنك الدولي، في تحديد الفقر في لبنان، على منهجية محاكاة قائمة على التنبؤ الآني، ومبدأه العام: تطبيق نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الاستهلاك والتضخم على خط الفقر. وذلك، عبر:

- ✓ استخدام قياس المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي للحصول على أرقام نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات النمو.
- ✓ اعتماد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان في لبنان، بما في ذلك اللاجئون.
- ✓ تطبيق نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي على الأسر التي تعتمد على قطاع العمل لرب الأسرة، بمعدل 0.75.
- ✓ اعتبار الأسر التي لديها عاطلون من العمل أو خارج القوى العاملة غير مستفيدة من نمو الناتج المحلي الإجمالي[12].

[11] المرجع السابق نفسه، ص 64.

[12] Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, World Bank, January 28,2020, p 6.

الافتراضات الرئيسية للتأثير الفوري للأزمة في عام 2020

توقعات الماكرو (5 كانون الأول 2019)

- ✓ **أن يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي حوالي 0.2 ٪.**
- ✓ **أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 22.4 في المئة، مقارنة بعام 2019.**
- ✓ **في الواقع، هذا يعني أن الأسر ستفقد 4.7 في المئة من استهلاكها.**
- ✓ **اعتماد نسبة 0.75 لتأثير الناتج المحلي الإجمالي على استهلاك الأسر المعيشية.**
- ✓ **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد هي: 23.8 للزراعة، 21.1 للصناعة و16.6 للخدمات.**
- ✓ **افتراض أن النمو السكاني سوف يساوي 0.3 في المئة سنويًا.**

3. برنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا

أُنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب قانون رقم 212 صادر في 2 نيسان سنة 1993، وأدخلت عليه تعديلات على مرحلتين: الأولى في قانون رقم 327 والثاني في مرسوم رقم 5734[13]. ورغم أن نظام الوزارة قد أحدث دائرة خاصة لرعاية شؤون الأسر، وحددت مهامها المادة السادسة والثلاثون منه، إلا أن إطلاق مشروع دعم الأسر الأكثر فقرًا، كبرنامج خاص ومستقل بصيغته الراهنة، جاء بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز من العام 2006. فعلى أثر العدوان "تمّ عقد عدة مؤتمرات للدول المانحة، ومنها مؤتمر باريس 3 في 2007، تلقت الحكومة اللبنانية هبة من البنك الدولي والحكومة الكندية والحكومة الإيطالية لتمويل مشروع دعم تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية الطارئة (ESPISII). وتحت بند القطاع الاجتماعي انبثقت شبكة الحماية الاجتماعية الوطنية، وبالتالي، البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا. إن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا "حلا" هو مشروع منبثق عن وزارة الشؤون الاجتماعية تمّ إطلاقه في 17 تشرين الأول 2011، وإدارته مموّلة جزئيًا من البنك الدولي وخدماته مموّلة من الحكومة اللبنانية. وينشط فريق عمله من خلال مراكز الخدمات الإنمائية التابعة للوزارة[14].

---

[13] مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية - الجامعة اللبنانية، تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة ببعض وظائفها،

http://www.legallaw.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=192406.

[14] المرجع السابق نفسه.

4. المقصود بالأسر الأكثر فقرًا

يُقصد بالأسر الأكثر فقرًا الأسر التي يعتبر دخلها متدنيًا بشكل كبير، مقارنة مع حاجاتها المعيشية. وفي تقديرات العام الماضي 2019 كان 28 ٪ من إجمالي السكان في لبنان هم من الفقراء، 8 ٪ منهم فقط مصنفون أكثر فقرًا.

ويتوزع الفقراء في المحافظات، وفق إحصاءات العام 2011، المستفيدون من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا وفق الآتي[15]:

- بيروت (4.4 ٪)
- جبل لبنان (33.6 ٪)
- لبنان الشمالي (24.0 ٪)
- البقاع (18.1 ٪)
- لبنان الجنوبي (12.5 ٪)
- النبطية (7.5 ٪)
- النسبة المئوية هي من عدد الفقراء البالغ 1,031,000

جدول رقم: 3 التوزيع المناطقي للمتقدمين والمستفيدين في قاعدة بيانات مسح ميزانية الأسرة مقارنة بالفقراء المشمولين بالحماية الاجتماعية

المشمولون ببرنامج الحماية الاجتماعية 2012/2011			قاعدة بيانات مسح ميزانية الأسرةHBS	
			البيانات كاملة	
المنطقة	الأكثر فقرًا	الفقراء	المستفيدون ومقدمو الطلبات	المستفيدون فقط
بيروت	3.1	4.4	1.2	0.5
جبل لبنان	31.8	33.6	19.0	16.2
لبنان الشمالي	25.9	24.0	46.3	41.7
البقاع	19.6	18.1	19.1	29.0
لبنان الجنوبي	12.7	12.5	8.5	8.0
النبطية	6.9	7.5	6.0	4.6
المجموع	100	100	100	100
المصدر: قاعدة بيانات برنامج الحماية الاجتماعية وبرنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا				

المصدر:

Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, Ibid, P 39.

[15] Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, Ibid, P 39.

في السنوات الأولى على إنشائه، حدد البرنامج، خط الفقر الأدنى بأنه يوازي إنفاق الفرد بقيمة 2.4 دولار في اليوم، وخط الفقر الأعلى بقيمة 3.8 دولارات في اليوم. وبعد إعادة تقييم هذه الخطوط بالاستناد إلى التطورات الأخيرة (أعدّها الخبير الاقتصادي كمال حمدان بناء على طلب البنك الدولي الراعي الرسمي للبرنامج)، عدّلت خطوط الفقر لتصبح 5.7 دولارات للخط الأدنى و8.6 دولارات للخطّ الأعلى[16].

ويبدو أن البرنامج لا يخلو من المحسوبية أو "الزبائنية"، سواء من ناحية أعداد العاملين أو من ناحية المستفيدين من تقديماته؛ إذ إن الحصول على العمل أو على حق الاستفادة منه يجري على "الطريقة اللبنانية"، أي عبر استجداء الزعيم أو أحد أزلامه[17]. وبالتالي، يتم تمرير مستفيدين، غير مستوفين لمعايير الاستفادة، بدليل أن وزير الشؤون الاجتماعية السابق بيار بو عاصي تحدث عن انتفاخ في عدد الأسر المستفيدة والعاملين في البرنامج، كما جرى فيما عبّر العديد من الأسر والأفراد عن اعتراضهم وغضبهم لهذا الإجراء[18].

5. أهداف البرنامج

يهدف البرنامج حسب وثيقته الأساسية إلى[19]:

- تمكين الحكومة من تحديد الفقراء وتطوير قاعدة بيانات وطنية.
- إجراء مسوحات منتظمة لرصد فعالية آلية الاستهداف.
- ترشيد الدعم.
- تعزيز وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وتقديم خدمات جديدة.
- تطوير البنية الإدارية والقدرات اللازمة لإدارة قاعدة بيانات.
- تحديد وتعزيز تدخلات فعالة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة.

---

[16] محمد وهبة، دعم الفقراء بـ "الزبائنية"، الأخبار، 25 تشرين الثاني 2019.

[17] المرجع السابق نفسه.

[18] علت الصرخة في منطقة طرابلس ومناطق شمالية أخرى، عند بدء توزيع الوزارة بطاقة "حياة" على المستفيدين؛ "وذلك لأن أغلب العائلات الأكثر فقرًا لم تنل تلك البطاقة، بينما وصل عشرات الأسر الأخرى بالسيارات لسحبها... واندفع العشرات إلى مراكز الشؤون الاجتماعية في طرابلس وفي عكار للتعبير عن الغضب أمام الموظفين/ات ولتحميل المسؤولية للوزارة، الديار، 1 تشرين الأول 2018.

[19] تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا" (بحث غير منشور)، الجامعة اللبنانية – عمادة العلوم الاجتماعية، 2019-2020، ص6.

6. تقديمات البرنامج

البرنامج بالأساس يفترض أنْ يكون مرتكزًا على توفير مساعدات مادية للأسر، ولكن في المرحلة الأولى للبرنامج ارتأى المسؤولون تقديم مساعدات استشفائية وتعليمية على أن تطوّر لاحقًا. وحاليًا، من المهم أن نلاحظ أن هذا البرنامج هو برنامج استهداف، أي أنّه يستهدف هذه الفئة ذات المدخول المتدني، حيث تُملأ استمارات ويتم تصنيف المستفيدين بناء لمعايير محددة[20]. ووفقًا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة عند إنشاء المشروع، فإن حامل بطاقة "حياة" يستفيد من خدمات أساسية وهي: تغطية 15 بالمئة فرق استشفاء، سواء عبر وزارة الصحة العامة أو الضمان الاجتماعي أو تعاونية موظفي الدولة أو أي جهة أخرى، رسوم التسجيل في المدارس والمهنيات للأسر الحاملة هذه البطاقة، الإعفاء من رسوم الكهرباء، ولكن هذه الخدمة لم تطبق، بطاقة غذائية تعطي 27 دولارًا للفرد، بمعدل خمسة أفراد للأسرة الواحدة، ولكن هذه الخدمة محصورة فقط بعشرة آلاف أسرة هي في أدنى سلم الفقر"[21].

وقد صنّف البرنامج نحو 105 آلاف أسرة فقيرة، تنطبق عليها مواصفات الاستفادة من برنامج سمّي بطاقة "حلا" التي صدرت بين عامي 2012 و2016، وهي تمنح حاملها حق الاستفادة من مجموعة تقديمات، تتراوح بين البطاقات الغذائية والدعم التربوي ودعم الطبابة والتخرّج التجريبي من الفقر. من أصل هذه الأسر، حصلت 10 آلاف أسرة مصنّفة ضمن فئة الأشد فقرًا على البطاقة الغذائية التي كانت تموّل بمبلغ 30 دولارًا عن كل فرد لغاية 2016[22]، وزاد الوزير ريشار قيومجيان عند استلامه الوزارة "العائلات المستفيدة من برنامج "دعم الأسر الأكثر فقرًا" من 10 آلاف عائلة إلى 15 ألف عائلة"، مبيّنًا أنّ "مشروع "دعم الأسر الأكثر فقرًا" في الوزارة منح بطاقات إلى أفقر 44 ألف عائلة في لبنان[23]. وفي العام 2017 خفضت قيمة الدعم الغذائي إلى 27 دولارًا عن كل فرد. كما حصل حاملو البطاقة (عدل اسمها لاحقًا لتصبح "حياة") على دعم لفروقات الجهات الضامنة من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، على أن يكون الاستشفاء في المستشفيات الحكومية والخاصة

---

[20] عصمت بشير، اللواء، وسط الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة في لبنان كيف تدعم «وزارة الشؤون الاجتماعية» الأسر الفقيرة؟ (ضمن حوار أجرته سمار الترك مع مستشار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور عصمت بشير)، نقلًا عن موقع وزارة الشؤون الاجتماعية الرسمي، 25 آذار 2020.

http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?News=364

[21] عبد الله أحمد، إليكم الواقع أيها اللبنانيون.. ثلثكم فقراء!، اللواء، 14 آب 2018,

[22] محمد وهبة، دعم الفقراء بـ "الزبائنية"، مرجع سابق.

[23] النشرة، قيومجيان: مليونا لبناني سيعيشون تحت خط الفقر عام 2020 إذا لم تول الحكومة أهمية للشأن الاجتماعي، مرجع سابق.

المتعاقدة مع البرنامج. قيمة الفروقات المدفوعة عن الدخول إلى الاستشفاء على حساب وزارة الصحة بلغت 15 ٪، فيما بلغت قيمة الفروقات على حساب وزارة الصحة في المستشفيات الحكومية 5 ٪، والفروقات عن الضمان الاجتماعي 10 ٪، والفروقات عن تعاونية موظفي الدولي 25 ٪. كذلك تساهم البطاقة في تأمين الخدمات المجانية للطبابة في مراكز الخدمات الإنمائية، وتشمل زيارة الطبيب واستلام الأدوية المزمنة وطب الأسنان. وحتى 2018 بلغ عدد الحالات الداخلة إلى المستشفيات 116.3 ألف حالة كلفتها الإجمالية 17.7 مليار ليرة بمعدل 150 ألف ليرة عن كل مريض. وموّل البرنامج دخول أبناء هذه الأسر إلى المدارس والمعاهد بقيمة تغطية تبلغ وسطيًا 120 ألف ليرة عن كل تلميذ في مرحلة الروضة والأساسي، وبمعدل 300 ألف ليرة عن كل تلميذ في المرحلة الثانوية، و300 ألف لطلاب المعاهد المهنية والتقنية. بلغ عدد المستفيدين من المدارس نحو 117 ألفًا بكلفة 14.2 مليار ليرة لغاية 2018، و33400 تلميذ في المعاهد بكلفة 9 مليارات ليرة لغاية 2018. أما في برنامج التخرج من الفقر، الذي لم يبدأ تطبيقه بعد، فهناك نيّة لاستقبال 675 أسرة اختيرت من بين الأسر الـ10 آلاف الأشد فقرًا التي نالت البطاقة الغذائية، وتلقت تدريبًا على المهارات ومحو الأمية وسواها[24]، بهدف تمكينها وإنقاذها من الفقر.

[24] محمد وهبة، دعم الفقراء بـ"الزبائنية"، مرجع سابق.

رسم 2 الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني للأسر الأكثر فقرًا في الفترة ما بين العام 2011 والعام 2018

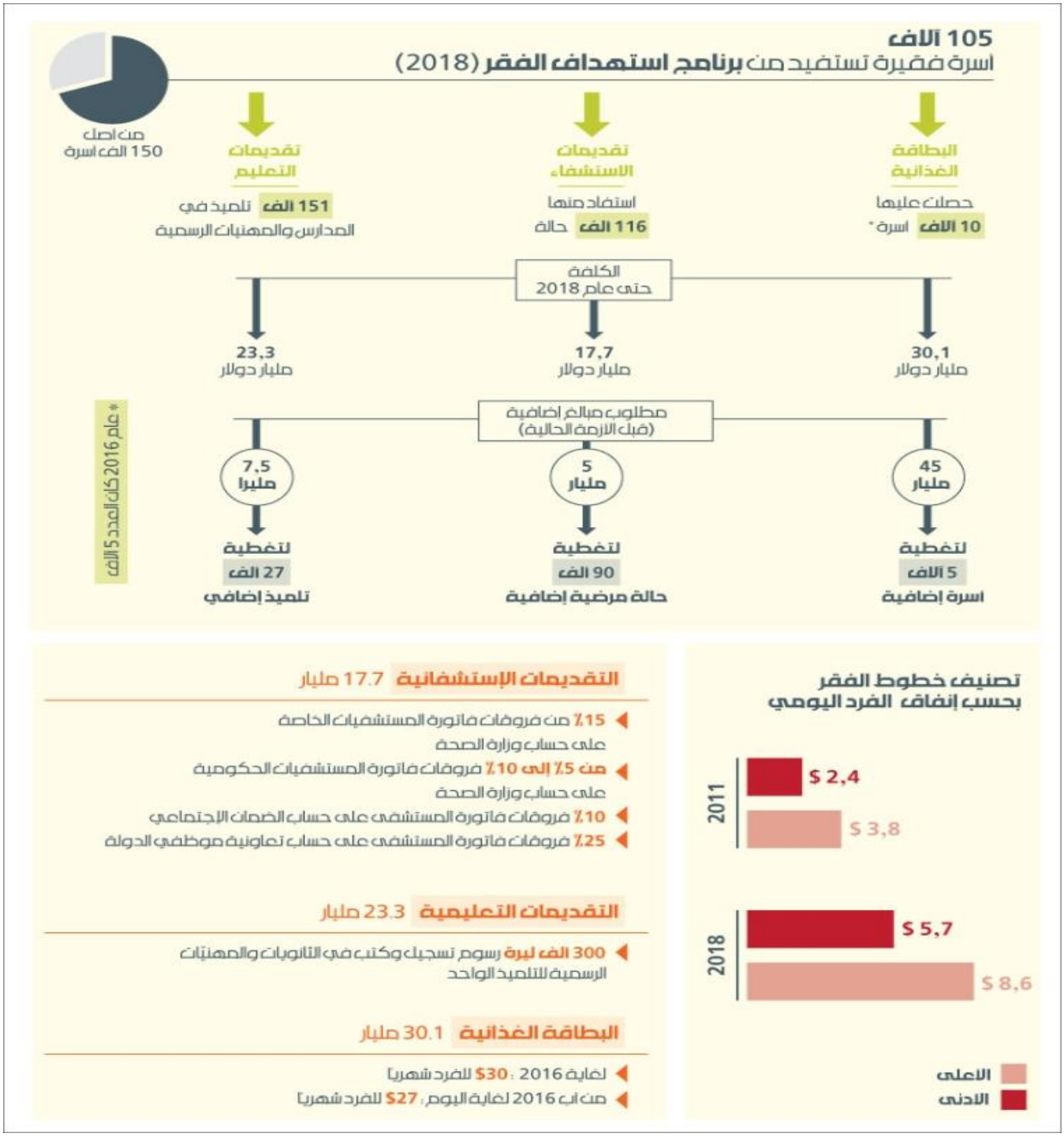

المصدر: محمد وهبي، دعم الفقراء بـ "الزبائنية" الأخبار، 25 تشرين الثاني 2019.

7. مبادئ البرنامج الأساسية

من الوجهة النظرية، هناك ثلاثة مبادئ أساسية، بني عليها مشروع برنامج الدعم الوطني للأسر الأكثر فقرًا، هي:

أولًا، المساواة: كل أسرة لبنانية تعاني من الفقر الحق بالسعي للحصول على مساعدة من الدولة وبتقديم طلب للاستفادة من المساعدات الاجتماعية.

ثانيًا، العدالة: يتم تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل أسرة وفقًا لمنهجية موضوعية. ويقوم البرنامج باحتساب "معدل رفاهية" (welfare Score) لكل أسرة، يعكس وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

- مساعدة الأسر الأكثر حاجةَ: تعطى الأولوية في المساعدة للأسر التي تعاني من أوضاع اجتماعية واقتصادية أكثر تعثرًا. يحدد شكل وحجم المساعدة لكل أسرة وفقًا للمعايير التالية:

1 - مستوى الحاجة

2 - الموارد العامة المتاحة

3- عدد الأسر التي سيشملها البرنامج.

ثالثًا، الموضوعية والشفافية: تتم عملية تقييم الأهلية للإفادة من المساعدة الاجتماعية بطريقة ممكننة، وبالتالي تغيب إمكانية التقدير الشخصي[25].

8. معايير الاستفادة من البرنامج وشروطها

كانت مستويات تغطية وإنفاق برامج شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان منخفضة قبل الأزمة، وهي بالتأكيد غير كافية اليوم لتأمين الأسر الفقيرة من آثار الأزمة. يتم إنفاق أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي على شبكات الأمان الاجتماعي غير المدعومة. بينما أظهرت شبكة الأمان الاجتماعي المستهدفة الرئيسية في لبنان - البرنامج الوطني للدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) - القدرة على توجيه المساعدات الاجتماعية لاستهداف الأسر من اللبنانيين الفقراء والضعفاء[26].

يستهدف البرنامج، كما مرّ، في الأساس الفئة المصنّفة "الأكثر فقرًا". وارتكز البرنامج في مجال استهداف فئة السكان الأكثر فقرًا إلى تجارب معتمدة عالميًا في العديد من الدول، تقوم على نظام متعدد المؤشرات، قابلة للقياس لدى المعاينة المباشرة للمسكن، بهدف تحديد خصائص الأسرة. ومن أجل تحديد الأفراد المستهدفين من بين السكان اللبنانيين

---

[25] تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا"، مرجع سابق، ص9.

[26] LEBANON PROPOSED EMERGENCY CRISIS-RESPONSE SOCIAL SAFETY NET PROGRAM. P 1.

عامة، والفقراء خاصة، تم اعتماد آلية Proxy Means testing التي تقوم على تحديد مستوى فقر الأسر من خلال تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية[27]، ووضعت الوزارة استمارة خاصة، تتضمن 64 مؤشرًا أو معيارًا، تتركّز بكاملها على موجودات (أصول) ومصاريف الأسرة المرشحة للاستفادة، وبالتالي، من يبلغ معدلًا رقميًا معينًا ويتجاوزه يكون غير مستفيد؛ لأن لكل معيار وزنًا، ولكل وزن رقم معين يُضاف إلى المعدل الرقمي للمستفيد[28]. ووفقًا لآليات البرنامج، تقدم الأسرة طلبًا بأنها بحاجة للمساعدة، وعندها يزور أحد العمال الاجتماعيين الأسرة، ويدوّن المعلومات المطلوبة على الاستمارة التي تحوّل إلى الإدارة المركزية، ومن ثم إلى رئاسة الحكومة، فكل معلومة من الممكن أن تبيّن إذا كانت هذه الأسرة في وضع الفقر المدقع، والغاية من كل هذه العملية استهداف الأسر التي هي في وضع الفقر المدقع، أي التي دخلها دون 5,7 دولار للفرد الواحد"[29].

لكنْ ثمة صعوبتان تواجه عملية التصنيف:

الأولى، صعوبة تصنيف المعدل الرقمي، بمعنى مَنْ هم دون المعدّل الرقمي، ومَنْ هم فوق المعدل الرقمي. إذا اعتبرنا أنّ 7600 نقطة هي المعدل الرقمي، فمَنْ يملك 7599 نقطة يكون مستفيدًا، ومَنْ يملك 7601 نقطة يكون غير مستفيد، والفرق بينهما نقطتان فقط. ... علمًا بأنه من الصعب إقناع أي شخص يعتبر نفسه فقيرًا بأنه ليس الأفقر.

الثانية، تتعلق بتوفير تمويل "البرنامج"[30].

لقد قدم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في مرحلته الأولى التي انتهت في العام 2016 إعانات في مجال التعليم والصحة إلى 103 آلاف أسرة معيشية، كما قدم مساعدات غذائية إلى أفقر 10 آلاف أسرة مستفيدة (بواسطة البطاقات الغذائية الإلكترونية). وعمل البرنامج كمنصة "لاستهداف" برامج التنمية البشرية الأخرى، بما في ذلك برامج الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العامة والمساعدات الإنسانية[31].

---

[27] تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا"، مرجع سابق، ص11.

[28] عصمت بشير، اللواء، وسط الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة في لبنان كيف تدعم «وزارة الشؤون الاجتماعية» الأسر الفقيرة؟، مرجع سابق.

[29] عبد الله أحمد، إليكم الواقع أيها اللبنانيون.. ثلثكم فقراء!، مرجع سابق.

[30] عصمت بشير، اللواء، وسط الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة في لبنان كيف تدعم «وزارة الشؤون الاجتماعية» الأسر الفقيرة؟، المرجع السابق نفسه.

[31] تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا"، مرجع سابق، ص 12.

ورغم التعثر الذي أصاب البرنامج، في الأربع سنوات التالية (2017 – 2019)، فقد زاد عدد الأسر المستفيدة من تقديماته، وبلغ 42935 أسرة، بما يساوي 237958 فردًا، موزعين على مختلف المناطق اللبنانية، بنسب متفاوتة.

جدول رقم: 4 التوزيع الجغرافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا، وفق نتائج مرحلة إعادة التصنيف 2018-2019

المحافظة	عدد الأسر	الأسر المستفيدة٪	الأسر تحت خط الفقر الأدنى٪
بيروت	190	0.5٪	10.1٪
جبل لبنان	6894	16.2٪	33.6٪
لبنان الشمالي	17777	41.7٪	20.4٪
البقاع	12702	29.0٪	17.4٪
لبنان الجنوبي	3428	8.0٪	11.9٪
النبطية	1944	4.6٪	9.6٪
المجموع	42935	100.0٪	100.0٪

المصدر: أرقام مقارنة استنادًا إلى بيانات دراسة أحوال المعيشة التي نشرها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في العام 2015 وبيانات

- Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, Ibid, P 39.

وفقًا للجدول أعلاه، ثمة فوارق عالية بين محافظة وأخرى في نسب الأسر والأفراد المستفيدين، كما بين نسبة الاستفادة والفقر الفعلي في المناطق. وتركزت الخدمات أساسًا في منطقتين، هما، على التوالي: لبنان الشمالي والبقاع، حيث غطت فيها النسبة الأكبر من الأسر والأفراد على حد سواء.

فعلى مستوى الأسر، نالت منطقة لبنان الشمالي النصيب الأعلى من المستفيدين وبما يقرب من ضعف حصتها المستحقة فعلًا، استنادًا إلى نسبة الأسر الواقعة تحت الخط الأدنى للفقر في هذه المنطقة التي بلغت 20.4 ٪ من إجمالي الأسر في لبنان، وبلغت نسبة الأسر المستفيدة في البقاع ما يقرب من ثلث إجمالي المستفيدين تقريبًا (29.0 ٪)، وبما يتجاوز ما يقرب من ثلثي حصتها التي تستحقها فعلًا استنادًا إلى نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر في هذه المنطقة التي تشكل 17.4 ٪ فقط. وفي المقابل، نجد تدنيًا في نسبة الأسر المستفيدة في المناطق الأخرى، مقارنة بنسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر فيها، فرغم أن منطقة جبل لبنان تضم ثلث إجمالي الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر الأدنى في لبنان، وهي تقل قليلًا عن نسب

الأسر المصنفة كذلك في كل من الشمال والبقاع معًا، نجد أن الأسر المستفيدة في جبل لبنان هي نصف نسبة الأسر المستحقة فعلًا، فقد استفاد 16.2 ٪ من الأسر فيها فقط، من أصل 33.6 ٪ من الأسر المستحقة، ونالت بيروت النصيب الأدنى من المستفيدين بما نسبته 0.5 ٪، في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر الأدنى فيها 10.1 ٪، أي أن نسبة الأسر المستفيدة في هذه المنطقة هي واحد على عشرة تقريبًا (10/1).

أما في منطقتي الجنوب والنبطية اللتين استفاد فيهما 8.0 ٪ من الأسر في الجنوب و4.6 ٪ في النبطية، واستنادًا إلى نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر، فقد استفاد في هاتين المنطقتين ما يقرب من نصف نسبة الفقراء المستحقين فعلًا التي بلغت في الجنوب 11.9 ٪ وفي النبطية 9.6 ٪ في النبطية.

رسم 3 نسب التوزيع الجغرافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا بين 2018-2019، مقارنة مع نسب توزع الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر الأدنى حسب مسح العام 2014

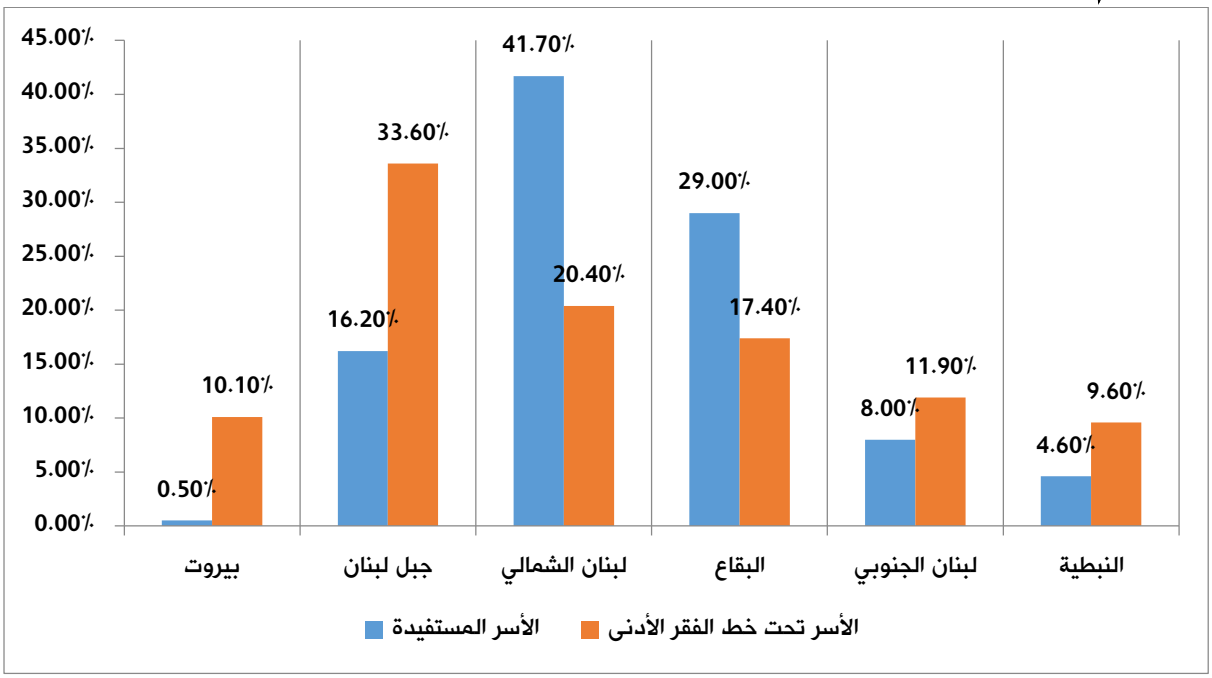

ونجد أن ثمة تفاوتًا غير مبرر أيضًا في نسب استفادة الأفراد من برنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا بين المناطق، بما لا يتناسب مع نسبة توزع السكان الأكثر فقرًا، الذي يمكن إدراكه من خلال مقارنة نسب الأسر المستفيدة مع نسب الأسر الواقعة تحت خط الفقر الأدنى في المناطق، كما

أسلفنا. فنجد أن الأفراد المستفيدين من البرنامج تركزوا أيضًا في منطقتي لبنان الشمالي والبقاع على التوالي، فبلغت نسبة الأفراد المستفيدين في الشمال تقريبًا نصف إجمالي الأفراد المستفيدين في لبنان كله (48.4 ٪)، وتجاوز عددهم في البقاع ربع إجمالي الأفراد المستفيدين (26.3 ٪)، واستفاد في جبل لبنان 13.3 ٪ من الأفراد فقط، رغم ما ذكرناه آنفًا من أن نسبة الفقراء الواقعين تحت خط الفقر في هذه المنطقة هي الأعلى في لبنان، بما يمثل ثلث المصنفين كذلك، وتسجل بيروت أدنى عدد من الأفراد المستفيدين على غرار الأسر بنسبة 0.5٪ فقط، ومثلها منطقة الجنوب التي تراجعت نسبة المستفيدين فيها إلى 0.7 ٪، أي أقل من منطقة النبطية التي بلغت النسبة فيها 4.9 ٪ من الأفراد، علمًا أن نسبة المصنفين تحت خط الفقر الأدنى في الجنوب أعلى منها في النبطية.

جدول رقم: 5 التوزع الجغرافي للأفراد المستفيدين من البرنامج الوطني للاستهداف الأكثر فقرًا، وفق نتائج مرحلة إعادة التنصيف 2018 - 2019

المحافظة	عدد الأفراد	نسبة الأفراد
بيروت	1142	0.5٪
جبل لبنان	31707	13.3٪
لبنان الشمالي	115276	48.4٪
البقاع	62673	26.3٪
لبنان الجنوبي	1753	0.7٪
النبطية	9907	4.2٪
المجموع	237958	100.0٪

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

إن هذا التفاوت في النسب بين المناطق وبين نسب الاستفادة من البرنامج ونسب الفقراء الواقعين تحت خط الفقر الأدنى، على مستوى الأسر والأفراد على حد سواء، يحتاج إلى فهم، خاصة وأن هذه النسب تخالف إلى حد كبير الواقع الفعلي لتوزع السكان الأكثر فقرًا في لبنان، ما يطرح علامات استفهام حول طريقة تحديد الأسر المستحقة والآليات المعتمدة في هذا الخصوص؟

وثمة خلل آخر يبرز في توزيع المستفيدين حسب الأقضية، وفقًا للجدول الآتي:

الجدول 6 التوزيع الجغرافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا، وفق نتائج مرحلة إعادة التصنيف 2018-2019 بحسب القضاء

القضاء	بطاقة حياة				
	عدد الأسر	نسبة الأسر	متوسط عدد أفراد الأسرة المستفيدين	عدد الأفراد	نسبة الأفراد
بيروت	190	0.4٪	6.0	1142	0.5٪
بعبدا	3321	7.7٪	4.6	15213	6.4٪
المتن	299	0.7٪	4.1	1229	0.5٪
الشوف	1000	2.3٪	4.5	4455	1.9٪
عاليه	2007	4.7٪	4.8	9593	4.0٪
كسروان	138	0.3٪	4.3	595	0.3٪
جبيل	129	0.3٪	4.8	622	0.3٪
طرابلس	4262	9.9٪	6.2	26288	11.0٪
الكورة	150	0.3٪	5.6	843	0.4٪
زغرتا	604	1.4٪	6.3	3781	1.6٪
البترون	69	0.2٪	6.3	432	0.2٪
عكار	9885	23.0٪	6.6	65675	27.6٪
بشري	109	0.3٪	4.2	458	0.2٪
المنية الضنية	2698	6.3٪	6.6	17799	7.5٪
زحلة	2278	5.3٪	5.2	11879	5.0٪
البقاع الغربي	1297	3.0٪	5.2	6702	2.8٪
بعلبك	6467	15.1٪	4.8	31099	13.1٪
الهرمل	2162	5.0٪	5.0	10870	4.6٪
راشيا	498	1.2٪	4.3	2123	0.9٪
صيدا	1812	4.2٪	5.0	9036	3.8٪
صور	1564	3.6٪	5.1	8034	3.4٪
جزين	52	0.1٪	3.5	183	0.1٪
النبطية	741	1.7٪	5.0	3679	1.5٪
بنت جبيل	689	1.6٪	5.6	3868	1.6٪
مرجعيون	303	0.7٪	4.8	1456	0.6٪
حاصبيا	211	0.5٪	4.3	904	0.4٪
المجموع	42935	100.0٪	5.5	237958	100.0٪

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

استنادًا إلى الجدول أعلاه، إن النسبة الأكبر من المستفيدين من ناحيتي الأسر والأفراد، على حد سواء، تتركز في عكار (23.0 ٪ من الأسر و27.6 ٪ من الأفراد) يليها في بعلبك (15.1 ٪ من الأسر و13.1٪ من الأفراد) وطرابلس (9.9 ٪ من الأسر و11.0 ٪ من الأفراد) وتقل عن عشرة

في المئة في كل من الأقضية الأخرى، أعلاها بعبدا (7.7 ٪ من الأسر و6.4 ٪ من الأفراد)، ولا تتعدى في كثير منها الواحد في المئة، كما يظهر من الجدول أدناه. وما يصح على المحافظات من مؤاخذات يصح على الأقضية أيضًا، بلا فرق، فكيف يعقل أن تكون نسبة الأسر المستفيدة في قضاء النبطية (1.7 ٪) والأفراد (1.5 ٪) فقط، في الوقت الذي تعد الأسر تحت خط الفقر الأدنى في هذه المحافظة هي أعلى من ذلك؟! وينسحب ذلك على بقية الأقضية الأخرى المصنفة أكثر فقرًا، لا سيما مناطق الأطراف؛ إذ من المعلوم أن الفقر يتركز أكثر في الأرياف.

رسم 4 نسب التوزيع الجغرافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا، وفق نتائج مرحلة إعادة التصنيف 2018-2019 بحسب القضاء

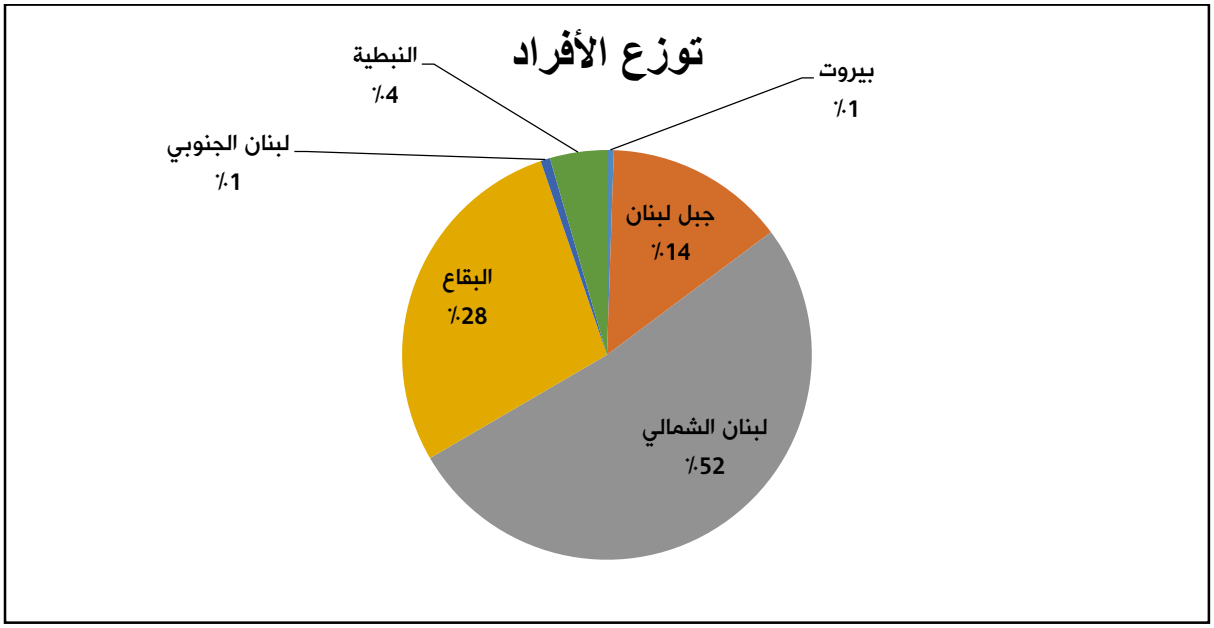

9. تمويل البرنامج

عند إطلاق البرنامج على المستوى الوطني خُصص مبلغ 28.2 مليون دولار (42 مليار ليرة لبنانية) من قبل الحكومة، أعطيت كسلفة للبرنامج من أجل توزيعها على سلة منافع أساسية للأسر الأكثر فقرًا، شملت: الإعفاء من الرسوم المدرسية، ورسوم الاستشفاء مضافة إلى كلفة الأدوية للأمراض المزمنة، ودعم فواتير الكهرباء[32].

وإلى جانب الموازنة التي تخصصها وزارة الشؤون الاجتماعية لتمويل المشروع الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في لبنان، يتم دعم تنفيذ المشروع من العديد من الجهات الدولية

[32] تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا"، مرجع سابق، ص 20.

والمحلية، أبرزها تمويل بقيمة 8.2 ملايين دولار من البنك الدولي، و3 ملايين دولار من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبمساعدة فنية من برنامج الغذاء العالمي[33]، وهبة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية بقيمة تقارب 2.25 مليون دولار. الإنفاق الحكومي على الفقراء لم يتعدّ 0.048 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، ونحو 0.15 ٪ من مجموع النفقات عام 2018، فيما أنفقت في السنة نفسها 5,5 مليار دولار (أكثر 47 ٪ من الإيرادات) على فوائد الدين العام، ذهب القسم الأكبر منها إلى المصارف... المشكلة التي واجهها البرنامج أن القسم الأكبر منه لم يكن ممولًا من الحكومة اللبنانية، وأن جزءًا من التمويل الخارجي جاء على حساب وجود النازحين السوريين في لبنان، أي أنه مرتبط بهؤلاء النازحين وبوجودهم؛ لذلك، هناك مخاوف جديّة من أن يتوقف تمويل البرنامج للبطاقة الغذائية وبرنامج التخرّج من الفقر في حال عودة النازحين إلى بلادهم[34].

10. المآخذ

رغم الدور الذي أداه مشروع البرنامج في دعم الأسر الأكثر فقرًا، وشمل 15000 أسرة في مجالات متنوعة، إلا أنه فشل في الواقع في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، لناحية التخفيف من الفقر ومنعه عن شرائح واسعة من السكان اللبنانيين. وبرأي بعض الخبراء، فإن تصميم البرنامج "كان منذ البداية خاطئًا، إذ جرى نسخه من أماكن أخرى، وعمل به بشكل خاطئ، إضافة إلى أن استراتيجية البرنامج في مكافحة الفقر لم تأت وفق رؤية استراتيجية شاملة ومستدامة للتنمية، وجاءت معزولة عن السياسات الاجتماعية العامة، وتلزمنا استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية[35].

إن مستوى الفعالية المحدود للبرنامج، التي يعود السبب في جزء منها إلى محدودية الموارد المتاحة والإجراءات والآليات المتبعة غير السليمة في تحديد الأسر المستحقة فعلًا، وعديد العاملين المتضخم في البرنامج من إداريين وموظفين ومحققين، وعدد المراكز (96 مركزًا)، تجعل من النتائج المتوقعة من البرنامج الراهن طموحة أكثر مما هي في الواقع، ويتبدى ذلك من أعداد المستفيدين التي لا تعكس واقع الفقر، فعلى سبيل المثال تبين أن نسبة المستفيدين والذين لديهم تغطية صحية بلغت حوالي 18٪، وبلغت نسبة الموظفين في

[33] انظر: بوابة لبنان للتنمية والمعرفة ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي.

[34] محمد وهبة، دعم الفقراء بـ "الزبائنية"، مرجع سابق.

[35] انظر: أديب نعمه، حديث للوكالة الوطنية، إليكم الواقع أيها اللبنانيون.. ثلثكم فقراء!، اللواء، 14 آب 2018.

القطاع العام من المستفيدين حوالي 2 ٪، وبلغت نسبة المستفيدين الذين يملكون مسكنًا حوالي 65.5 ٪. واللافت "ارتفاع كلفة النفقات الإدارية مقابل التقديمات؛ إذ بلغت هذه النسبة حوالي 46 ٪ (من المفترض أن لا تتجاوز هذه النسبة حوالي 20 ٪).

هذا، ناهيك عن تعثر الوزارة، وتخلفها عن تغطية النفقات المترتبة على البرنامج عامة، والخدمات التربوية والصحية على نحو خاص. فالدولة اللبنانية لم تدفع بعد من أصل متوجباتها البالغة 40.9 مليار ليرة، إلا 24.9 مليار ليرة، ما أدى في أحيان كثيرة إلى رفض المستشفيات دخول مرضى يحملون البطاقة. كما أن دعم البطاقة الغذائية مموّل من الحكومة الألمانية بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين. أما في برنامج دعم التعليم، فقد واجه الأهالي امتناع المدارس عن تسجيل التلاميذ في المدارس والمعاهد الرسمية. وبهدف تطوير البرنامج انسجامًا مع ارتفاع معدلات الفقر، هناك اقتراحات بأن يتم تأمين التمويل للبطاقة الغذائية والمستشفيات والتعليم من الموازنة العامة. وتشير التقديرات إلى ضرورة زيادة 5 مليارات ليرة إضافية لتغطية النفقات الاستشفائية للفقراء لتستفيد منها نحو 42900 أسرة ونحو 237 ألف مريض بمعدل 30 ألف مريض إضافي سنويًا. على أن تخصص الدولة 7.5 مليارات ليرة لتغطية 9000 تلميذ إضافي سنويًا. وهناك اقتراح يقضي برفع عدد المستفيدين من البطاقة الغذائية إلى 15 ألف أسرة، بكلفة إضافية تبلغ 15 مليار ليرة سنويًا[36]. وفي العام 2019 وقّع وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل مشروع مرسوم، يقضي بنقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة لعام 2019 إلى موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية، بقيمة 20 مليار ليرة.... لتسديد الديون على "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا" للمستشفيات والقطاع التربوي[37].

11.برنامج الطوارئ المقترح من البنك الدولي[38]

يوفر البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) الراهن قسائم بطاقات إلكترونية لعدد يصل إلى 15.000 أسرة، وفوائد صحية وتعليمية لحوالي 43000 أسرة، تمثل 1 ٪ فقط و4.5 ٪ من جميع الأسر اللبنانية، على التوالي، وهي أقل من حصة تقديرات الأسر الفقيرة وذات الفقر المدقع الفعلية، حتى في مستويات ما قبل الأزمة.

---

[36] محمد وهبة، دعم الفقراء بـ«الزبائنية»، مرجع سابق.

[37] الأخبار، تعليم أبناء الأسر الأكثر فقرًا مهدّد، الأربعاء 11 كانون الأول 2019.

[38] LEBANON PROPOSED EMERGENCY CRISIS-RESPONSE SOCIAL SAFETY NET PROGRAM, Ibid.

يحتوي البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على الميزات الأساسية لشبكة أمان فعالة، بما في ذلك الاستهداف التدريجي، والمعلومات المحدثة نسبيًا عن الأسر المستفيدة والمتقدمين، بالإضافة إلى نظام معلومات إداري (MIS). ومع ذلك، ففي المستوى الحالي للتغطية"، لن يكون البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا كافيًا لتقديم أي مساندة ذات مغزى للصدمات المتوقعة التي ستواجهها الأسر نتيجة الانكماش الاقتصادي المتوقع، حيث لا تصل إلا إلى جزء صغير من السكان، ممن يتوقع أن يسقطوا في الفقر/ الفقر المدقع نتيجة للأزمة[39].

وسوف تقوم رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية بجمع معلومات عن المتقدمين للبرنامج الوطني للفقر.

- المتقدمون الذين يحصلون على درجات أقل من حد معيّن يصبحون مستفيدين من البرنامج.
- من المخطط أن يشمل البرنامج أفقر 10 في المئة من السكان في لبنان - في المرحلة الراهنة لا يحصل سوى 13000 من الأسر الأكثر فقرًا على قسيمة طعام و41000 أسرة أفقر تحصل على مزايا تعليمية وصحية.
- تصل قسيمة الطعام الإلكترونية إلى أقل من 14 في المئة من جميع الأسر الفقيرة فقرًا مدقعًا من الـ 10 في المئة (باستخدام العدد التقديري للفقراء في عام 2019).
- يحتوي البرنامج أيضًا على عوامل تصفية إضافية للتأكد من تمثيل الأسر الصغيرة بشكل لائق بين المستفيدين من البرنامج.
- تحتوي قاعدة البيانات الحالية على 13953 أسرة أو 580977 شخصًا
- تم ضم 10000 أسرة إضافية، لكن لم يتم تضمينها في قاعدة البيانات حتى الآن[40].

12. أهداف البرنامج والمستفيدون

في ضوء الحالة المذكورة أعلاه، من الضروري أن تتم زيادة سريعة وعاجلة لنظام شبكة الأمان الاجتماعي المستهدف في لبنان. سيسعى النطاق إلى:

1. وقف الزيادة في الفقر من خلال توسيع نطاق قسائم الطعام الإلكترونية (بطاقة الحسم) الخاصة بـالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا.
2. الحفاظ على رأس المال البشري من خلال تحويل نقدي للتعليم للأطفال من الأسر الفقيرة المعرضة للانقطاع عن الدراسة.

[39] Ibid, P 2.

[40] Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, Ibid, P 11.

3. بناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي من خلال خدمات الدعم الاجتماعي ذات الصلة بالأزمات (العنف النفسي- الاجتماعي، العنف القائم على النوع الاجتماعي، الإعاقة، دعم التعليم، إلخ) للفئات المستضعفة.

لتحقيق التأثير، ينبغي أن يهدف التوسع المقترح إلى الوصول إلى ما يقرب من 100،000 أسرة لبنانية (+ 477،000 فرد)، وهو ما يمثل في عام 2019 عدد الأسر الفقيرة فقرًا مدقعًا (التي تم التنبؤ بها الآن) و71٪ من الفقراء المدقعين المتوقعين في عام 2020. يمكن للأسر المستفيدة أن تتلقى مستحقات شهرية مدفوعة عن طريق بطاقة إلكترونية. فيما يتعلق بالمساعدة الغذائية، تقدر قيمة الاستفادة بمبلغ 32 دولارًا للشخص في الشهر. وبالنسبة للتعليم، سيتم تقديم منحة نقدية بقيمة 42 دولارًا / (طفل/ شهر) للأسر التي لديها أطفال مسجلون تتراوح أعمارهم بين 13-15 و16-18 عامًا.

ويمكن للبرنامج الجمع بين كل من الغذاء والمزايا التعليمية من خلال مبلغ نقدي واحد للأسر. وستكون هناك حاجة إلى دعم للوصول إلى الخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالأزمات، مثل خدمات العنف النفسي والجنساني لاستكمال المساعدة الاجتماعية، وينبغي توفيره لكل من اللاجئين السوريين والعائلات اللبنانية للمساعدة في بناء قدرتهم على مواجهة صدمات الأزمات، وكذلك التماسك الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المستهدفة. يمكن تقديم خدمات اجتماعية من خلال المنظمات غير الحكومية و/ أو مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

أخيرًا ، سيحتاج أي برنامج من شبكات الأمان الاجتماعي إلى تضمين آلية قوية لتلقي المظالم، ونظام رصد وتقييم، وحملة اتصال ومراجعة تقنية خارجية دورية[41].

13.الاستهداف

سوف تعتمد عملية رفع المستوى أولًا على المتقدمين الحاليين في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في المراكز الاجتماعية، ومن ثم تضيف مستفيدين جددًا. تتضمن قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر عددًا كبيرًا من الأسر الفقيرة التي لم تتلقَّ حاليًا بطاقة إلكترونية للطعام، وتقدم قائمة سهلة الاستخدام للمستفيدين المحتملين من أجل التوسع. تحتوي قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر على حوالي 140،000 أسرة (580،000 فرد) بما في ذلك تفاصيل تكوين الأسرة، بالإضافة إلى درجة

[41] Ibid.

اختبار بواسطة الوثيقة (PMT) المستخدمة لتحديد أهلية الحصول على بطاقة الطعام الإلكترونية. يُظهر التحليل الذي أجراه فريق البنك الدولي أن 45 ٪ من الأفراد في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر لديهم درجات PMT (منهجية تقدير دخل الأسرة من خلال ربط مؤشرات المعيشة مع إنفاق الأسرة أو استهلاكها) تقابل 10 ٪ من توزيع الإنفاق في البلاد، و77 ٪ من الأفراد ينتمون إلى نسبة 30 ٪ الأدنى، و86 ٪ من الأفراد ينتمون إلى أدنى 40٪. هذا يدل على تحديد جيد للغاية للمستفيدين المحتملين، بما يتماشى مع أفضل برامج المساعدة الاجتماعية أداءً على مستوى العالم (WB 2018)، ويجعل من الممكن توسيع نطاق البطاقة بسرعة باستخدام قاعدة البيانات الحالية للمتقدمين. ومع ذلك، في ضوء السنتين اللاحقين منذ إعادة التأهيل الأخيرة، يمكن اعتماد طريقة تحقق سريعة تستند إلى المخاطر لتحديث قاعدة البيانات.

يمكن أيضًا إضافة مستفيدين جدد إلى البرنامج من خارج قاعدة البيانات الحالية عن طريق تحديد الحالات المطابقة، لا سيما في المناطق غير الممثلة بصورة سليمة في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا. سيتم فحص هذه التطبيقات الجديدة للتأكد من أهليتها باستخدام صيغة PMT (مؤشرات المعيشة/إنفاق الأسرة واستهلاكها) للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، وإدراج الطلبات المؤهلة فقط التي تحتوي على درجة PMT (مؤشرات المعيشة/إنفاق الأسرة واستهلاكها) أقل من الحد من الأهلية كمستفيدين. يمكن إضافة مستفيدين من خارج قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في السنة الثانية من المشروع، مع ترك السنة الأولى لتوسيع البرنامج من داخل قاعدة بيانات المتقدمين الحاليين، والقيام بالاتصال والتماس الطلبات، وتحديد أهلية المتقدمين خارج قاعدة البيانات الحالية[42].

14. الإصلاحات والاستراتيجية

يجب أن يكون تطوير برنامج شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) المقترح لمواجهة الأزمات والاستجابة لحالات الطوارئ جزءًا من "خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي" التي تقوم الحكومة اللبنانية بإعدادها والتي تتناول إجراءات تثبيت الأزمة والانتعاش عبر عدد من الأبعاد، خاصة: القطاعات الخارجية والمالية وشبكات الأمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية وإطار النمو ونقص الإدارة. من شأن مراجعة المالية العامة (PFR) التي طلبتها الحكومة

[42] Ibid, P 3.

اللبنانية تطوير برنامج شبكات الأمان الاجتماعي خاصة فيما يتعلق باستدامة البرنامج. على وجه التحديد، سوف تساعد مراجعة المالية العامة في تحديد عمليات إعادة تخصيص الموارد وإعادة تخصيصها في مخصصات الميزانية لشبكات الأمان الاجتماعي بدءًا من ميزانية 2021، بما في ذلك كيفية تخفيض برامج شبكات الأمان الاجتماعي إلى مستوى مستدام مع استقرار الأزمة.

من المهم الإشارة إلى أن برنامج شبكات الأمان الاجتماعي المقترح ليس شاملًا بأي حال من الأحوال، وهو مصمم عمدًا للاستجابة للاحتياجات العاجلة قصيرة الأجل. ومع ذلك، يجب أن يصبح برنامج شبكات الأمان الاجتماعي جزءًا من نظام الحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري في لبنان على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، هناك إصلاحات هيكلية أخرى طويلة الأجل مطلوبة في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وأسواق العمل والتي تحتاج إلى معالجة. وبالتالي، ينبغي النظر إلى برنامج شبكات الأمان الاجتماعي المقترح كجزء من التزام الحكومة اللبنانية بـ "السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية" الأوسع نطاقًا والتي تلبي الاحتياجات العاجلة (أي زيادة شبكات الأمان الاجتماعي)، وكذلك الاحتياجات المتوسطة الأجل للحماية الاجتماعية. ويمكن أن يشمل هذا الأخير تعزيز الاستدامة والعدالة وتغطية المعاشات العامة والخاصة، والتأمين الصحي، وربما غيرها من أشكال التقلبات الاجتماعية.

لضمان الالتزام والرقابة وتماسك السياسات، ستنشئ الحكومة اللبنانية "لجنة حكومية رفيعة المستوى للاستجابة الاجتماعية للأزمة" تكون مسؤولة عن التنفيذ الفعال والشفاف لبرنامج الطوارئ المقترح CRSSN، وكذلك التنسيق مع السياسات والبرامج الاجتماعية الشاملة[43].

15. التكلفة والتمويل

نظرًا لأن هذه عملية طارئة للاستجابة للأزمات، فمن المقترح تصميمها في البداية كعملية سريعة الصرف لمدة عامين. يساعد هذا أيضًا في إدارة توقعات المستفيدين. ويمكن توفير تمويل إضافي مع استمرار الأزمة إلى ما بعد عامين.

تبلغ التكلفة السنوية للوصول إلى 100،000 أسرة (أي ما يعادل 71 ٪ من الأسر الشديدة الفقر)، مع دعم الغذاء والتعليم، حوالي 2 مليون دولار...

[43] Ibid, PP 3-4.

من المقترح أن يتم تمويل البرنامج من خلال المنح والتمويل الميسّر (مرفق التسهيلات العالمية للتسهيلات) ومن المحتمل أن يكون رصيد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) للبنان هو مليون. وهناك حاجة إلى مساهمات المنح لضمان وصول الامتياز إلى معدل فائدة يبلغ 1.4 ٪ تقريبًا، واستحقاق طويل الأجل (30-35 عامًا). من المتوقع أن تخصص الحكومة اللبنانية مبلغًا من ميزانيتها، بدءًا من مخصصات ميزانية 2021 (تم تخصيص مليار ليرة لبنانية في ميزانية عام 2020 للبرنامج)[44].

جدول رقم: 7 حجم وتمويل الموازنة استنادًا إلى مختلف السيناريوهات 2/1/

مكوّن	السيناريو 1 (47 ٪ من السكان ذوي الفقر المدقع. أقل من 20 في المئة من المتقدمين للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا)			السيناريو 2 (61 ٪ من السكان ذوي الفقر المدقع. أقل من 30 في المئة من المتقدمين للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا)			السيناريو 3 (71 ٪ من السكان ذوي الفقر المدقع. أقل من 40 في المئة من المتقدمين للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا)		
	الأسر	الأفراد	المنحة $	الأسر	الأفراد	المنحة $	الأسر	الأفراد	المنحة $
أمن غذائي منحة / 32$ مستفيد / الشهر	66,000	353,000	124	86.000 430.000		152	100,000	480,000	171
منحة التعليم النقدية 42$ / شهر لـ 9 أشهر			27			35		38,000	36
إجمالي ($ م)			151			187			207
المجموع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2019)			0.25			0.31			0.35

المصدر: LEBANON PROPOSED EMERGENCY CRISIS-RESPONSE SOCIAL SAFETY NET PROGRAM, Ibid, p4.

[44] Ibid, P 4.

فهرس المصادر

أولًا: المصادر العربية

- الأخبار، البنك الدولي يحذّر: أدوات التثبيت المُتاحة للبنان محدودة، الاثنين 8 تشرين الأول 2018.
- الأخبار، تعليم أبناء الأسر الأكثر فقرًا مهدّد، الأربعاء 11 كانون الأول 2019.
- أديب نعمه، حديث للوكالة الوطنية، إليكم الواقع أيها اللبنانيون.. ثلثكم فقراء!، اللواء، 14 آب 2018.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019.
- البنك الدولي، تقرير تحت عنوان "لبنان: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر 2018".
- تقرير حول "تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا" (بحث غير منشور)، الجامعة اللبنانية – عمادة العلوم الاجتماعية، 2019-2020.
- الجزيرة نت، الأزمة المالية بلبنان.. إقفال مئات المؤسسات وتسريح أكثر من 25 ألف عامل، 22 شباط 2020.
- عبد الله أحمد، إليكم الواقع أيها اللبنانيون.. ثلثكم فقراء!، اللواء، 14 آب 2018.
- عصمت بشير، اللواء، وسط الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة في لبنان كيف تدعم "وزارة الشؤون الاجتماعية" الأسر الفقيرة؟ (ضمن حوار أجرته سمار الترك مع مستشار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور عصمت بشير)، نقلًا عن موقع وزارة الشؤون الاجتماعية الرسمي، 25 آذار 2020.

http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?News=364

- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، دراسة الأحوال المعيشية في لبنان 2015 – النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية، كانون الأول 2017.
- محمد وهبة، دعم الفقراء بـ "الزبائنية"، الأخبار، 25 تشرين الثاني 2019.
- مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية - الجامعة اللبنانية، تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة ببعض وظائفها، 20 تشرين الأول 1994.

http://www.legallaw.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=192406.

- النشرة، قيومجيان: مليونا لبناني سيعيشون تحت خط الفقر عام 2020 إذا لم تول الحكومة أهمية للشأن الاجتماعي، الاثنين 3 شباط 2020.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

- Atamanov Aziz, SIMULATING IMPACT OF CRISIS ON POVERTY AND ESTIMATING MITIGATINO MEASURES, World Bank, January 28,2020.
- LEBANON PROPOSED EMERGENCY CRISIS-RESPONSE SOCIAL SAFETY NET PROGRAM.

مؤسســـة علميــة متخصّصــة تُعنى بحـقلي الأبحـــاث والمعلومـات، وتهتـم بالقضــايا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحـوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut - Lebanon